2015 / 12

مجلس نواب الشعب
الـــواردات
18 فيفري 2015
رمز الإدارة...../عـــــدد

مشروع قانون

يتعلــق بالموافقـــة على اتفاقيـــة القرض المبرمة في 25 نوفمبر 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تطهير الأحياء الشعبية.

2015 / 12

فصـــل وحيـــد :

تمّت الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس في 25 نوفمبر 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بإقراض البلاد التونسية مبلغ ثلاثين مليون **(30.000.000)** أورو للمساهمة في تمويل برنامج تطهير الأحياء الشعبية.

شرح الأسباب

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية قرض مع الوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تطهير الأحياء الشعبية

2015 / 12

تمّ التوقيع بتونس بتاريخ 25 نوفمبر 2014 على اتفاقية القرض المبرمة بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ ثلاثون مليون (30.000.000) أورو أي ما يعادل حوالي 65 مليون دينارا للمساهمة في تمويل البرنامج الوطني الخامس لتطهير الأحياء الشعبية.

أ- أهداف المشروع

يندرج هذا المشروع ضمن برنامج الاستثمار الذي ينفذه الديوان الوطني للتطهير والهادف إلى تحسين نسب الربط بشبكات التطهير بالأحياء الشعبية خاصة بالمناطق الداخلية للبلاد بما يمكّن من :

- تحسين ظروف عيش المتساكنين بحوالي 200 حيا شعبيا (211 ألف ساكنا) ممّا سيمكن من القضاء على مصادر التلوث والحفاظ على صحة المواطن بهذه الأحياء،
- دعم وتعصير أساليب المتابعة والتصرف بالديوان الوطني للتطهير خاصة على مستوى متابعة تنفيذ المشاريع وكذالك تجديد بعض التجهيزات الخاصة بالصيانة؛
- المحافظة على البيئة وحماية الثروات المائية من خطر التلوث الناتج عن الصرف العشوائي للمياه المستعملة بالمحيط الطبيعي.

2015 / 12

مجلس نواب الشعب
الواردات
18 فيفري 2015
رئاسة الجلسة

ب- مكونات المشروع

يحتوي المشروع أساسا على عنصرين :

1- تطهير الأحياء الشعبية

يشمل هذا المشروع تطهير 200 حيا شعبيا بكلفة جملية تقدر بـ65 مليون دينارا ستمكن من مدّ حوالي 564 كلم من قنوات الربط و حوالي 36 ألف نقطة ربط بشبكة التطهير إلى جانب إنجاز ما لا يقلّ عن ثلاث محطّات تطهير و38 محطة ضخ.

2- تدعيم القدرات المؤسساتية للديوان (ممولة عن طريق هبة)

يتضمن المشروع تدعيم القدرات المؤسساتية للديوان الوطني للتطهير بكلفة جملية تقدّر بـ1,2 مليون دينارا وذلك من خلال إنجاز العديد من العناصر ومن بينها :

- إعداد مشروع عقد إطاري بين الدولة والديوان الوطني للتطهير؛
- تدعيم عمل الخلية المحدثة بالديوان الوطني للتطهير والمتعلقة بالمتابعة البيئية والاجتماعية لمشاريع التطهير؛
- تدعيم منظومة مراقبة محطات التطهير؛
- إنجاز برامج تكوين في العديد من المجالات.

ج- تمويل المشروع

- الكلفة الجملية للمشروع : 65 مليون دينارا دون احتساب الأداء على القيمة المضافة (72,5 م.د باحتساب الأداء على القيمة المضافة)
- فترة الإنجاز : 5 سنوات (2015-2019)
- مبلغ القرض الفرنسي : 30 مليون أورو (65 م.د)، يتمّ صرفه على 3 أقساط (بـ5 و10 و 15 مليون أورو)

وبذلك فإنّ الوكالة الفرنسية للتنمية ستمول 100% من المبلغ الجملي للمشروع دون احتساب الأداءات.

أما بالنسبة للقرض فسيتم إحالته من الدولة لفائدة الديوان الوطني للتطهير في شكل هبة.

د- شروط القرض

- نسبة الفائدة : متغيّرة وتساوي : نسبة الفائدة بالسوق الأوروبية + 76 نقطة أساسية (**EURIBOR + 76 points de base**)
- فترة السداد : 20 سنة منها 7 سنوات أمهال
- عمولة التعهد : 0.5 % سنويا على المبلغ الغير مسحوب بالاعتماد على جدول سحوبات متفق عليه بين الطرفين
- نظام السداد : سداسي أي مرتين في السنة

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب لهذا.